

لقاء مع ممثلي المجتمع المدني على هامش أشغال الدورة الأولى من المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي

حول مشروع اتفاق للتبادل الحر الشامل والمعمق "أليكا"

الاثنين 18 أبريل 2016

نظمت رئاسة الحكومة يوم الاثنين 18 أبريل 2016 بدار الضيافة بقرطاج ، لقاء مع ممثلي المجتمع المدني وذلك على هامش أشغال الدورة الأولى من المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول مشروع اتفاق للتبادل الحر الشامل والمعمق " أليكا" وكان اللقاء مفيداً وبناءً وواعداً حيث مكّن المفاوضون الأوروبيون من فهم طبيعة اهتمامات المجتمع المدني و توقعاته حول اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق.

ويمكن تلخيص النقاط المثارة اثناء اللقاء في 4 محاور:

المحور الأول: الأليكا الفوارق التنموية بين تونس والاتحاد الأوروبي

في مستهل اللقاء، أبدى الحاضرون قلقا كبيرا بخصوص الفوارق التنموية الكبيرة التي تفصل بين القطاعات التونسية والأوروبية المعنية باتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق. وترجع هاته الفوارق الى الإنجازات التكنولوجية للفلاحة الأوروبية وكذلك أهمية الدعم الذي تتمتع به.

ويرى الحاضرون ان اتفاقية الاليكا سيكون لها انعكاسات سلبية على مستوى تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى البطالة والصحة والتعليم و الخدمات المسداة للفئات الفقيرة والمهمشة. كما تم التأكيد على ضرورة انتهاج البلاد التونسية لمسار تفاوضي يتماشى مع نسق نموها وتطورها.

تمت إثارة هاته الإشكاليات من قبل ممثلي الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والرابطة التونسية لحقوق الإنسان ومنظمة الدفاع عن المستهلك والاتحاد العام التونسي للشغل.

المحور الثاني: تجاوز الطابع الاقتصادي و الاطار الضيق لاتفاق الأليكا

تم التأكيد في هذا الصدد على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين الطرفين وذلك بتجاوز المفهوم التجاري والضيق للاتفاقية والذي يتمحور حول السوق والمنافسة والمواجهة بين الشركات التونسية والأوروبية إلى مجال اوسع يعتمد على شراكة متينة يستفيد منها كل طرف بشكل متبادل ومتساو.

وفي السياق نفسه تم طرح التساؤل التالي: هل يجب أن يقتصر الاتفاق على الأبعاد الاقتصادية والتقنية تأسيا بتوجهات المفوضية الأوروبية أو نعتبر الاتفاق دعم للديمقراطية في تونس بما يتماشى مع توجهات البرلمان الأوروبي خاصة وأن الإرهاب يهدد تونس والاتحاد الأوروبي على حد سواء مما يستوجب مقاومة مشتركة بين تونس والاتحاد الأوروبي للمسائل التي لها تداعيات خطيرة على بالديمقراطية.

كما تم التطرق إلى المسألة المتعلقة بنقل الاشخاص الطبيعيين والاعتراف المتبادل بالشهائد وأهمية ومن زاوية اخرى يمكن اعتبار اتفاق " الأليكا" دافعا لتحديد المسؤوليات والخطوط العريضة بهدف تحقيق زيادة في الإنتاجية والحد من تأثير القطاع الموازي والذي يستحوذ حاليًا على 50% من أنشطتنا الاقتصادية ... و يتعلق الأمر إجمالاً بتحديد الحاجيات بكل دقة بما يمكن من تيسير مسار وإجراءات التفاوض.

وفي نفس السياق قام ممثلو كنفدرالية المؤسسات المواطنة والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات والشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان واتحاد المهن الحرة و مركز المسيرين الشبان و جمعية سوليدير ببلورة هذه الرؤى المختلفة.

المحور الثالث: آليات تطوير دوافع الرضا والاستحسان

لاقى النقاش العام حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق الذي تم عقده مع المجتمع المدني في نطاق لقاء كبير يوم الأربعاء 13 أفريل إلى غاية 18 أفريل إلى تحقيق الصدى المأمول و أفضى إلى تحقيق التأثير المنشود والذي تبلور من خلال مساندة المجتمع المدني لتوجهات الحكومة حيث أضحى المجتمع المدني على تمام الثقة من تقدم الدراسات المتعلقة بتقييم اتفاقية الشراكة لسنة 1995 والانعكاسات المرتقبة لاتفاق "الأليكا" على الاقتصاد الوطني.

كما لاقت المقاربة الأفقية والشاملة المزمع اعتمادها اثناء عملية التفاوض بخصوص اتفاق الأليكا عبر معالجة مسائل افقية على غرار مسألتي التنقل والمرافقة استحسان الجميع حيث تم التأكيد

على أن الهدف من الحوار هو الوصول إلى اتفاقات تمكن من تحقيق منافع متبادلة ومتساوية بين جميع الأطراف.

ويتم حاليا تطوير آليات الاعلام والاتصال حول اتفاق الأليكا خاصة عبر وسائل الإعلام والتي تستوجب مزيد الدعم والتنويع

وبخصوص هاته النقطة تم تسجيل ملاحظات جملة من ممثلي المجتمع المدني على غرار جمعية البحوث حول الديمقراطية والتنمية و مركز المسيرين الشبان والنقابة التونسية للفلاحين و الرابطة التونسية لحقوق الإنسان و المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية سوليدير

المحور الرابع: المقترحات والتوصيات

وقد انبثق عن هذا اللقاء جملة من التوصيات والمقترحات ونوردها كما يلي :

- التأكيد على ضرورة القيام بالإصلاحات والتكوين والتأهيل قبل تحرير قطاع الفلاحة.
- التأكيد على ضرورة ب حماية تونس لقطاعاتها الحساسة لا سيما القطاع الفلاحي والذي يستوجب القيام باصلاحات عميقة وعمليات تأهيل شاملة قبل تحريره نظرا للفوارق الكبيرة بين الفلاحة التونسية والأوروبية على عدة مستويات
- الالتزام القوي واللامشروط للاتحاد الاوروبي إزاء تونس و ذلك عبر اللجوء لعبارات تحسيسية و رسائل واضحة ومطمئنة مثل "الاستثمار في تونس" ، "العمل مع تونس" ...
- أهمية الحفاظ على ثروات البلاد التونسية
- تبني المبادئ والشعارات المضمنة ضمن لاتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مثل "الإدماج"، "الشفافية"، "التباين" ومراعاة المصلحة الوطنية... و يمكن ان يفضي هذا التمشي إلى تشبع المجتمع المدني بمبادئ ليمتلك ومسار التفاوض حول اتفاق الأليكا.
- ضرورة توسيع مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتشمل علاوة على الجانب الاقتصادي الجوانب السياسية والاجتماعية.
- عدم الاكتفاء بإبرام اتفاقيات تبادل حر بمعزل عن مسألة تنقل الاشخاص الطبيعيين وإبلاء هاته النقطة الأهمية الكبرى.

- مراعاة البعد الأمني لتونس باعتبارها حصناً لأوروبا ضد الإرهاب ومساعدتها على أساس ذلك في الرفع من التنمية الإقليمية والحد من البطالة.

- تمكين تونس من الحصول على الأموال من الصناديق الهيكلية وتحويل ديونها إلى مشاريع تنمية.

- فتح آفاق أمام تونس لتحقيق تنمية مستدامة، ديمقراطية وعادلة مع تلافى الدعم المشروط مثل منح المساعدات مقابل الإصلاحات التي كانت تُفرض عليها بغض النظر عن احتياجاتها للمساعدات.

- ضرورة الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوضع الاقتصادي والسياسي في تونس أثناء التفاوض مع التأكيد على أهمية الإصلاحات التي عرفتها البلاد التونسية مثل القيام بإنشاء هيكل ديمقراطية وتنظيم انتخابات تشريعية وبلدية ...

- أهمية الاستفادة من التجارب المقارنة في مجال التفاوض مثل التجربة المغربية عبر تنظيم ورشة عمل للتشاور مع المغاربة وتكثيف اللقاءات بين المجتمع المدني التونسي والأوروبي.